

حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر - الواقع والتحديات -

Business incubators as a new mechanism to support and accompany emerging enterprises in Algeria - reality and challenges-

بامحمد نفيسة¹ برباوي كمال² بن شلاط مصطفى³

Bamhammed nafissa¹ Berbaoui kamel² Benchellate Mostapha²

¹ جامعة طاهري محمد بشار bamnafissa12@gmail.com

² جامعة طاهري محمد بشار k_berbaoui@yahoo.fr

³ جامعة طاهري محمد بشار benchellate@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/12/20 تاريخ القبول: 2020/12/29 تاريخ النشر: 2021/01/31

ملخص: تعتبر فكرة المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من الأفكار الفتيّة في بيئة الأعمال الجزائرية تعمل الحكومة على دعمها لمساهماتها الفعالة في تسريع حركية التنمية الشاملة، وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، فدورها الحاضنات يتلخص في تبني الأفكار الإبداعية وترقيتها إلى مشاريع ناشئة ناجحة ومرافقتها لتحقيق مزايا تنافسية وضمان فرص النجاح والنمو والاستمرارية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة بالجزائر والتحديات التي تواجهها وسبل تفعيلها. الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الناشئة، مشاتل المؤسسات.

تصنيفات JEL :,,

Abstract: The idea of startups and business incubator is considered one of the young ideas in Algeria, the government is working to support it for its effective contributions in accelerating the overall development movement and diversifying the productive base of the economy, The rol of business incubator is to adopt creative ideas and promote them to successful start-ups and accompany them to achieve competitive advantages and ensure opportunities for success, growth and continuity.

This research paper aims to shed light on the reality of business incubators and emerging institutions with the causs, challenges they face, and the way to activate.

Key words ; Business incubators, star-ups, enterprise issues.

JEL Classification Codes:,,

المؤلف المرسل: بامحمد نفيسة، الإيميل: bamnafissa12@gmail.com

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والناشئة مؤخرا بسبب خصوصياتها وأهميتها، فهي تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، حيث تعمل على تقديم خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغل عددا معتبرا من الأيدي العاملة، وكذا تحولها إلى مولد منتجات جديدة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة وصعوبة وصولها إلى وفورات الحجم الاقتصادية وعدم توافرها على الإمكانيات التمويلية اللازمة للتوسع والتطور، ظهرت اتجاهات فكرية تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لدعم عمل هذه المؤسسات وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي كثير ما تؤدي إلى فشلها وزوالها، وذلك من خلال إقامة شبكات الدعم التي أخذت صور عديدة أبرزها حاضنات الأعمال، هذه الأخيرة تعتبر آلية تعتمد عليها الدول لتوفير الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار أصحاب المشاريع الناشئة، والجزائر كغيرها من الدول تبنت هذا التوجه لتنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار لدى الشباب حاملي الأفكار المبتكرة، وهذا من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والرسوم التنفيذية رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، و المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن للجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو " مشروع مبتكر" أو " حاضنة أعمال".

وبالرغم من توفر كل أشكال الدعم والمساندة الحكومية لهذه المؤسسات إلا أنها تشهد العديد من التحديات والصعوبات التي قد تقف كحاجز أمام تطورها واستدامتها، تسعى الحكومة جاهدة إلى التقليل من هذه الصعوبات وضمن هذا الإطار تم انشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد

المعرفة تعمل على دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق مزايا تنافسية وتكفل لها فرص النجاح والنمو والاستمرارية.

الإشكالية: بناء على ما سبق فإن اشكالية الموضوع تتمحور حول التساؤل التالي:

فيما تتمثل أهم الآليات التي تعتمد عليها حاضنات الأعمال لدعم ومرافقة المشاريع الناشئة في الجزائر؟ وما هي أبرز تحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة؟ وما هي السبل لتفعيلها؟

أهداف وأهمية الدراسة: تسعى الدراسة إلى التعريف بخاصة الأعمال والمؤسسات الناشئة، وتوضيح أهميتهما في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإبراز إيجابيتهما وما تحقق منها، والتعرض إلى أهم التحديات التي تواجه العلاقة التي تربطهما ببعض، وتستمد أهمية الدراسة من أهمية إنشاء حاضنات الأعمال والدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشاريع والمبادرات والأفكار قبل انطلاقها، وخلال مراحل إنشائها وتطورها.

منهج الدراسة: قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا أسلوب الوصف الذي يناسب الجانب النظري للموضوع التي تعرضنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وآليات الدعم المعتمدة من طرق الحاضنات، وأسلوب التحليلي حيث قمنا بتحليل واقع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في الجزائر وأهم التحديات التي تواجههما.

خطة الدراسة: تناولت الدراسة ثلاثة محاور رئيسية:

✓ أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة بالجزائر.

✓ ثانياً: آليات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة.

✓ ثالثاً: واقع وتحديات العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر وسبل تفعيلها.

2. الإطار المفاهيمي والقانوني لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة بالجزائر

أثبتت تجربة العديد من بلدان العالم أن حاضنات الأعمال تعتبر إطاراً ملائماً لدعم المؤسسات الناشئة، لما توفره من خدمات تسمح لهذا النوع من المؤسسات بتخطي العديد من المشاكل التي تواجهها عند بدء التأسيس والنشاط خاصة في ظل تنامي حدة المنافسة بفعل تواجد مؤسسات كبيرة سواء وطنية أو

أجنبية، وإدراكا لهذه الأهمية وسعيًا لتنمية روح المقاوالتية ودعمًا للمؤسسات الناشئة، قامت الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بوضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

1-2 حاضنات الأعمال

عرفت الجمعية الأمريكية حاضنات الأعمال (NBIA): "بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد من خلال توفير الوسائل والدعم والخبرة اللازمة لتجاوز صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس".

وقد عرفها عبد السلام أبوقحف وآخرون على أنها " بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة". (أبوقحف، 2001، صفحة 26)

وعرفها المشرع الجزائري وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

✚ المحضنة : هيكل دعم يتكلف بدعم لحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

✚ ورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

✚ نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث".

تختص المحضنة كشكل من أشكال المشاتل بدعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة. (شريفة، 2018، صفحة 428)

تعلم حاضنات الأعمال أدوار مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تساهم في:

- ✚ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن دعم المؤسسات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المادي والإداري والتسويقي، ومرافقة المؤسسات وربطها بمراكز البحث والتطوير على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية لاكتساب الخبرة واستغلال الامكانيات المتواجدة على مستواها العمل على تطويرها ميدانيا.
- ✚ دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل: تعتبر الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركز لنشر روح العمل والمبادرة الفردية لإدارة مؤسسة لدى الشباب الراغب في الالتحاق بسوق العمل.
- ✚ دعم التنمية الاقتصادية: تعمل حاضنات الأعمال على تهيئة مناخ الاستثمار للمشاريع الناشئة ذات المردودية العالية والقادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا، خاصة التي تعمل في مجال الصناعة والخدمات، إلى جانب ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض لتحقيق التكامل الصناعي، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات ورفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

2.2 المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات حديثة النشأة تنطلق من أفكار ريادية ابداعية تمكنها من اشباع حاجات ومتطلبات السوق بطريقة عصرية وذكية، ومضاعفة أرباحها دون زيادة التكاليف وتعرف كذلك على أنها " مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما تتميز بارتفاع عدم حالة التأكد

ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال حصولها على عوائد ضخمة في حالة نجاحها". (شريفة، 2018، صفحة 420)

وقد عرف Eric Ries في كتابه The lean startup على أنها "كيان بشري صمم لخلق منتج أو خدمة جديدة في حالة عدم تأكد شديدة من بيئة الأعمال المحيطة بها". (هشام، 2017، صفحة 20) ويتطلب تكوين مؤسسة ناشئة أربعة شروط تتمثل في: استعمال تكنولوجيا جديدة، تمويل ضخم سوق جديدة مع صعوبة تحديد حجم المخاطر و معدل نمو عال.

وقد برز اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا النوع من المؤسسات في الآونة الأخيرة بشكل كبير بعدما أصبحت تشكل رهانا حقيقيا للاقتصاد الحديث والرقمي، وسبيل جديد للاستثمار خارج قطاع المحروقات، وآلية لتسريع حركية التنمية الوطنية الشاملة وفرصة لتحقيق الأفكار المبتكرة لخريجي الجامعات وحاملى الشهادات في أرض الواقع.

3. آليات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم المؤسسات فاعلية ونجاحها في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، أنشئت خصيصا لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة بأساليب وآليات عديدة انطلاقا من الموافقة على المشروع من طرف إدارة الحاضنة، إلى توفير مختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع (تدريب، تخطيط، تمويل، تسويق إلخ...)، وهو الأمر الذي يجعل من حاضنة الأعمال أداة مفيدة لتهيئة مناخ أكثر ريادة للحد من معدل الفشل في الأعمال التجارية الناشئة وتعزيز فرص بقاءها ونموها على المدى الطويل.

1.3 مراحل احتضان المؤسسات الناشئة

تم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من إقامتها داخل الحاضنة على النحو التالي: (عاطف، 2003، صفحة 56)

مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط: خلال هذه المرحلة تجرى مقابلات شخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، حيث يتم التأكد من جدية أصحاب الفكرة أو المشروع، ومدى

انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم، و كذا قدرة أصحاب المشاريع على الإدارة والتسيير، كما يتم التأكد من نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة، ومدى قدرتها على توفيرها، والخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

➤ مرحلة إعداد خطة المشروع: بعد دراسة جدوى المشروع من الجانب الاقتصادي والإداري والفني والموافقة عليه من قبل إدارة المحضنة تعطى الإشارة لصاحب المشروع بإعداد خطة تتوافق وحجم المشروع وامكانياته ومحيطه.

➤ مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط: خلال هذه المرحلة يتم إبرام عقد الانضمام للحاضنة، وبموجبه يستفيد المشروع من المستلزمات الهامة لممارسة النشاط ومكان لممارسة النشاط، بحيث يتحدد المكان تبعا لنوع النشاط الممارس وحجمه.

➤ مرحلة نمو وتطوير المشروع: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل بالنسبة للمشروع الناشئ حيث يتم خلالها متابعة أداء المشروع ميدانيا ومساعدته على تحقيق معدلات نمو عالية، من خلال المساعدات والاستشارات والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة، إضافة إلى المشاركة في الندوات وورش العمل، إلى جانب توفير المكاتب المجهزة ومتطلبات الاتصالات الأساسية، وتقديم الخدمات المساندة (مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة).

➤ مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع، بناء على معايير محددة للتخرج مع مراعاة مدى قدرته على بدء نشاطه خارج الحاضنة.

2.3 دور حاضنات الأعمال في تعزيز اطلاق ودعم الشركات الناشئة

تقوم حاضنة الأعمال بتقديم حزمة من الخدمات المتنوعة التي تساعد المؤسسات الناشئة على النمو والتطور، وتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية (عبدالسلام، 2012، صفحة 17).

➤ توفير المرافق المتعلقة بالبنية التحتية: توفر الحاضنات للمؤسسات التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مخابر ومعامل وتجهيزات، وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات، كما تقوم

بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين بها أو عن طريق الاستئجار.

تقديم الخدمات الفنية: يعتبر وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية مطلباً أساسياً لنجاح الحاضنات في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات المعنية اللازمة لتطويرها ونموها، ومن بين أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات لمنتسبيها: برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنيات الفنية والحاضنات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة المنشآت المنتسبة للحاضنات من المرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين المتميزين، وترتيب طرق استخدامها عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: تقوم الحاضنات بمساعدة المؤسسات المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار فيها وهي في طور النمو، كما يمكن لهذه الحاضنات إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها المستثمرين الراغبين، بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت، موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك فيها، كما يمكن للمنشآت المنتسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث الحصول على التمويل اللازم لها، بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المنشآت مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات.

توفير الخدمات القانونية: تحتاج المؤسسات الناشئة إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمر عديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات، ويمكن للحاضنات تخفيض التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المنشآت المنتسبة لها، وذلك توحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة وجماعية.

بناء شبكات التواصل Networking: تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيما بينها (سواء على مستوى الدولة أو العالم) عن طريق تنظيم الندوات والملتقيات، للوقوف على المستجدات والمشاركة في الخبرات والعمل بشكل متكامل، كما أن استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المتخرجة منها

وإمدادها ببعض الخدمات التي كانت تقدمها لها قبل تخرجها، يعد من العوامل الإيجابية الهامة إذ أن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات، ولكنه أداة تسويق فعالة، حيث تستفيد المنشآت المنتسبة للحاضنة من المنشآت (وعن طريقها) من المنشآت الأخرى التي ترتبط بها خارج الحاضنات.

4. واقع وتحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر وسبل تفعيلها

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من أكثر المواضيع رواجاً في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخراً، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلاً في إطلاق هذا النوع من المشاريع نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي لم تسمح بانتشار الوعي لمثل هذه المبادرات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة أسباب أخرى نذكر منها ما يلي: (ريحان، 2012، صفحة 14)

✚ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات إلى غاية سنة 2003.

✚ غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصاً في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلاً من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي فحسب.

✚ عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل.

✚ العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

✚ ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات.

1.4 واقع حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة

عملت الحكومة على تحدي المشاكل التي تقف كحاجز أمام تطور عمل حاضنات الأعمال والأهداف التي أنشئت من أجلها، من خلال تفعيل الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية الخاصة بعمل الحاضنات لتشجيع بروز المشاريع المبتكرة مع ضمان الدعم والمرافقة، وتحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في صورة سلع وخدمات، وفي هذا الإطار تم اسناد الوكالة الوطنية لدعم

وتشغيل الشباب إلى وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 الصادر في 05 ماي 2020، (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 09) حيث تعمل الوزارة على دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق مزايا تنافسية تكفل لها فرص النجاح والنمو والاستمرارية، إلى جانب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 10، 13) المتضمن اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنة أعمال"، وقد تم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

كما تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 12) تحفيظات جبائية لأصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في المجال التكنولوجي تمثلت في الإعفاء من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة لمدة ثلاثة سنوات، كما تضمن القانون اعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية خلال مرحلة الاستغلال مع اقرار تسهيل الوصول إلى العقار والتمويل لعرض توسيع مشاريعها الاستثمارية، كما قرر رئيس الجمهورية استحداث صندوق استثمار لتمويل المؤسسات الناشئة خلال اشرافه على انطلاق أشغال الطبعة الأولى للمؤتمر السنوي للمؤسسات Algeria Disrupt2020، يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، وقد أكد وزير القطاع ضمن هذا الإطار أن الصندوق بمثابة ممول ومؤمن في نفس الوقت يتحمل الأعباء الأولية، بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع، وذلك ما يسمح للشركات الناشئة بالمبادرة والابتكار. (جريدة المساء)

كما أشرفت الدولة على تأسيس عدد من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل على المستوى الوطني تشجيعا للاستثمار ودعمًا للمؤسسات الناشئة، والجدول التالي يوضح تطور لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل خلال الفترة 2015/2019.

الجدول رقم 01: تطور لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر خلال الفترة 2015/2019

هيكل قيد الإنشاء		الهيكل التشغيلية		السنوات
مشاريع المؤسسات	مراكز التسهيل	مشاريع المؤسسات	مراكز التسهيل	
11	04	13	15	2015
11	04	30	16	2016
06	01	16	26	2017
03	01	16	26	2018
02	02	17	27	2019

Source: Ministère de l'industrie et des mines, données du 1er semestre, 2019,2018,2017,2016,2015.

ما يلاحظ من الجدول أن وثيرة تطور عدد المشاتل ومراكز التسهيل تسير بخطوات متباطئة بالرغم من الدعم المقدم والمساندة القانونية حيث بلغ عدد المشاتل سنة 2015 إلى 13 مشتلة ليرتفع إلى 16 تم 17 مشتلة سنتي 2018 و 2019 على التوالي، توزعت هذه المشاتل على بعض ولايات الوطن واحتضنت عدد من المشاريع وساهمت في تأسيس مؤسسات ناشئة وخلق مناصب شغل، وفيما يلي جدول يوضح حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الأول 2018.

الجدول رقم 02: حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات على المستوى الوطني للسداسي الأول 2018.

الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات الناشئة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
أدرار	07	01	05
باتنة	12	04	04
ميلة	06	04	34
البيض	15	03	04
بسكرة	14	11	53
البويرة	02	02	35
عنابة	15	02	35
خنشلة	11	04	63
أم البواقي	12	02	40
برج بوعريج	03	03	09

حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر - الواقع والتحديات -

05	01	03	سيدي بلعباس
10	04	04	تيارت
14	06	10	ورقلة
337	49	127	المجموع

Source : Ministère de l'industrie et des mine , 2019.

نلاحظ من خلال الجدول مدى مساهمة حاضنة الأعمال في احتواء المشاريع وتحويلها إلى مشاريع ناشئة، فقد بلغ عدد المشاريع المحتضنة 127 مشروع موزع على ولايات الوطن، منها 49 تحولت إلى مشاريع ناشئة شغلت 337 يد عاملة، غير أن هذه الحصيلة لا تعكس جهود الدولة لترقية هذا المجال.

من بين أهم الحاضنات الخاصة والعمومية الناشطة على المستوى الوطني نجد:

■ الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله: تعتبر الحظيرة التكنولوجية تجربة رائدة في مجال حاضنات الأعمال العمومية بالجزائر أنشئت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم الإبداع والابتكار في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنشاء المؤسسات المبدعة، ساهمت هذه الحاضنة في دعم ومرافقة عدد من المشاريع والناشئة والمبادرات المبتكرة منها (الزهران، 2018، صفحة 609):

■ إنشاء معرض افتراضي للتجارة الإلكترونية ثلاثي الأبعاد.

■ إنشاء جهاز كاشف حركة الأفراد عبر الويب.

■ تصميم نظام عبر الويب لتبادل المعلومات بين المؤسسات.

■ الحاضنة التابعة لشركة أوريدو (Ooredoo): تعد هذه الحاضنة من التجارب الخاصة الناجحة وطنيا حيث تقدم تدريبات عالية الجودة في مجال استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى ما يلي: (شريفة، 2018، صفحة 428)

■ تقديم المساعدات المالية لما يقارب 20 مؤسسة ناشئة، وتمكين معهد التدريب التابع لشركة Ooredoo

من توفير التدريب ل 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة أعمال.

■ قدمت الدعم لمجموعة من المبادرات، منها مبادرة أول متجر للهاتف المحمول "store app" في الجزائر.

إطلاق برنامج "Oobarmijoo" أبرمجو"، الذي يدعم تطوير التطبيقات للهواتف النقالة تحمل العلامة "صنع في الجزائر"، وكان لديها أكثر من 5000 مشارك.

2.4 تحديات العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة وسبل تفعيلها

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول لمعاتها جملة من النقائص ومواجهتها تحديات تقف حائلا أمام تطورها نذكر أهمها من خلال ما يلي: (شريفة، 2018، صفحة 429)

حادثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر.

التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الانفاق الحكومي على البحث

العلمي والتطوير وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.

ضعف التمويل، ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.

ضعف المورد البشري وعدم تأهيله، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد

من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق نقص الأفكار الابداعية والمبتكرة.

يتطلب تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للمجهودات والموارد لإقامة حاضنات

أعمال نموذجية متخصصة تحاكي التجارب العالمية الرائدة، تعمل على تخريج مؤسسات تستجيب

لمتطلبات التنمية وسوق العمل، ويتوقف تحقيق هذا الهدف على توفير إطارات عالية التكوين في مجالات

وضع خطط المؤسسات، في جوانبها المالية، الإنتاجية، توفير مستلزمات الإنتاج وكذا تأطير اليد العاملة

وتسويق المنتجات والترويج لها، وعقد الشراكة مع حاضنات عالمية، إلى جانب إيجاد آليات تعاون فعالة

بين الجامعات والمعاهد كمصدر لخلق الأفكار وبين الحاضنة كمكان لتجسيد الأفضل منها، إضافة إلى

معالجة مشكلة التمويل من خلال تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم

وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام المؤسسات الناشئة من جهة أخرى،

مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر، شركات التأجير والبنوك الإسلامية.

5. **الخاتمة:** إن الاستجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق والارتقاء بمستوى المؤسسات وزيادة كفاءتها وتعزيز تنافسيتها، السعي إلى خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الربح كلها عوامل دفعت السلطات الوطنية إلى استحداث آليات تدعم نشاط المؤسسات المصغرة والناشئة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد حاضنات الأعمال أبرز هذه الآليات وأنجعها، كونها تساهم في ترجمة الأفكار الريادية الى مشاريع اقتصادية واعدة من خلال بناء جسور التعاون بين مراكز البحث وعالم الصناعة، وقد خصت هذه الآلية بإطار قانوني ينظم عملها إلى جانب توفير الموارد المالية اللازمة لنشاطها، وقد ساهمت هذه الآلية في احتضان عدد من المشاريع وتحويلها إلى مؤسسات ناشئة في مختلف القطاعات لاسيما قطاع الخدمات موفرة بذلك مناصب شغل في بعض ولايات الوطن، وبتحديده العديد من الصعوبات أهمها ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار المخصصة من طرف الدولة إضافة إلى عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة ومشكل العقار.

ومن أجل تفعيل دور هذه الآلية في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع حركية التنمية الشاملة، لابد من تكثيف مختلف الجهود والموارد لمد الحاضنات بجميع الإمكانيات المالية، المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الناشئة، إضافة إلى متابعة الشباب المستفيد من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم، ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لفترة زمنية محدودة بهدف ضمان الاستمرارية والتوسع.

قائمة المراجع

- الجريدة الرسمية، (2020)، المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المادة من 01 إلى 03، العدد 27.
- الجريدة الرسمية، (2020)، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المادة من 01 إلى 32، العدد 55.
- الجريدة الرسمية، (2020)، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المادة 33، العدد 33.
- الشراوي عاطف، (2003). حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الاسلامية للتربية و العلوم الثقافية، السعودية.

بارة فاطمة الزهراء. (2018)، مساهمة حاضنة الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32(الجزء 04)،

بروال هشام. (2017)، التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد علوم الاقتصاد و علوم التسيير و التجارة، العدد 03(المجلد 20).

بوشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، العدد 02(المجلد 04).

جريدة المساء. الإطلاق الرسمي لصندوق التمويل والإعلان عم تدابير تحفيزية، تاريخ الاطلاع 07 / 11 / 2020، متاح على الموقع <https://www.el-massa.com/dz/news>

زايدي عبدالسلام، (2012)، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة، عرض لتجارب دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

شريف ريجان، (2012)، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول- الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عبد السلام ابوقحف، (2001)، حاضنات الأعمال (فرص جديدة للاستثمار)، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية.

عبد السلام أبوقحف، (2001)، حاضنات الأعمال (فرص جديدة للاستثمار)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.